

الخلاصة

تحديات للسياسة العامة

بقلم : دينيس ماكويل. ودوريس جرابر، وبيبا نوريس

توجد دائماً ارتباطات حميمة بين الأخبار والسياسة رغم أن العلاقات كانت تتنوع وتتغير طبقاً للزمن والمكان . المشاركون في هذا الكتاب كانوا جميعاً يتحدثون بقدر معين من التناغم عن الوضع الحالي ، خاصة عن سماته الأكثر إشكالاً . رغم أن مادة هذا الكتاب تتعلق بصفة رئيسية بالولايات المتحدة ، إلا أن الكثير من السمات المماثلة شوهدت في الديمقراطيات الغربية الأخرى ، أو يتوقع حدوثها بدرجات متفاوتة في وقت ليس بعيداً . تطورات ما بعد الاتحاد السوفيتي في وسط وشرق أوروبا، تقترح أن التفاعل بين الإعلام واللاعبين السياسيين يتخذ أشكالاً مألوفة تماماً فيما يخص احتياجات العمليات الديمقراطية، والضغط على الصحف، والتوترات بين السياسيين والصحفيين .

علاقة السياسيين بالأخبار ديناميكية، تشمل الضغوط، والقيود، ومتطلبات الوصول للإعلام من جانب السياسيين، ومتطلبات مقابلة من وسائل الإعلام، خاصة في الأماكن التي تكون فيها استقلالها، وأمانتها المهنية، ومصالحها التجارية على المحك . عملياً، كثيراً ما يوجد تعاون متبادل، كما يوجد الصراع، رغم أن أيًا منها ليس بالضرورة أكثر صحة للديموقراطية عن الآخر . كلاهما له مخاطره . السياسة الديمقراطية، بالتأكيد، تحتاج إلى الأخبار، حتى وإن لم تكن جميعها أخباراً طيبة للسياسيين . بالنسبة لوسائل الإعلام، الأخبار والسياسة هي سلعة استهلاكية رئيسية رخيصة نسبياً، وكثيرة، ومطلوبة . شكوى الجمهور التقليدية من المحطات العامة تنسى سريعاً في أوقات الأزمات والاستنفار العام، وإدراك ومخاوف التناقض التدريجي لمشاهدي الأخبار السياسية وانحسار المشاهدين إلى

فئة المسنين لم يتحقق أبداً . شباب الناس وهم ينضجون ، يميلون إلى معرفة دور السياسة ، وأشكال وسائل الإعلام الجديدة تعوضهم عن محدودية القنوات التقليدية .

نادراً ما توجد الأخبار في أنظمة ما قبل الحداثة ، وفي الأنظمة غير الديمقراطية ، أو يكون لها معنى مختلف عما يعنيه هذا التعبير ، عادة ، عند مواطني المجتمعات الديمقراطية . أخبار ما - قبل - الديمقراطية تتكون ، بصفة رئيسية ، من المعلومات التي يريد المسئولون أن يعرفها «رعاياهم» . هي دائماً نادرة ، وكثيراً ما تكون مشوهة ، وغير كاملة ، أو غير مناسبة . بالرغم من سمتها غير الوافية ، وغير الجديرة بالثقة ، هذه الأخبار ضرورة لاغنى عنها لممارسة القوة ، وتصب صباً على المشاهدين الراغبين في معرفة ما يحدث في واقعهم .

بالتباين ، الأخبار في الدول الديمقراطية والمجتمعات المفتوحة أكثر وفرة ، وغموضياً ، هي أكثر تنوعاً أكثر ملاءمة لاحتياجات ومصالح الجمهور الذي تخدمه . هي أيضاً تنمو بقوة نحو الاستقلال عن السلطة السياسية ، وتحافظ على ابتعادها عن أن يكون لها رأيها وفهمها للأحداث ، وحجمها في ذلك يكتسب الإعلام مصداقيته من اقتناعه بموضوعية تقاريره وبأمانة المهنة .

نموذج الأخبار الديمقراطية : صورتان

صورة الأخبار المميزة هذه كرواية موضوعية موثوق بها لحقيقة واقعة هي التي برزت كأسلوب سائد ، جزئياً بسبب الإذاعة ، ولكنها ليست المتغير الوحيد في الدول الديمقراطية . في تقليد آخر لوسائل إعلام الأخبار في الدول الديمقراطية ، الأخبار (نموذجياً) ليست مستقلة عن السياسة ، بل سيستها الأحزاب السياسية المتنافسة . هذا التقليد بقي موجوداً في عدد من ديموقراطيات أوروبا الشمالية . النموذجان ، الأول نموذج الموضوعية المهنية ، والأخر نموذج الالتزام السياسي ، كلاهما ما زال موجوداً ، رغم أنهما كثيراً ما يوجدان في شكل مُهَجَّن . بالتأكيد ، مواقف الصحفيين من أدوارهم المهنية كثيراً ما تشمل عناصر من كليهما . ليس من الصعب أن تؤيد وجهة نظر أن العملية الديمقراطية تتطلب ، بمعايير متساوية ، مراقبة الأحداث والأشخاص بأسلوب انفصالي ، وكذلك بمشاركة نقدية .

تعتمد هاتان الصورتان لنموذج الأخبار في الدول الديمقراطية على ظروف وافتراضات معينة . أعظم هذه الظروف المسبقة أهمية هو أن تكون الأخبار السياسية ما زالت مطلوبة وأن يرى المشاهدون أنها ملائمة مفيدة . في نموذج الصحافة «المحايدة» ، استمرار تقديم الأخبار يجب أن تدفع له مصالح واهتمامات المشاهدين . بدون هذه المساندة ، قد تتحول مصادر وسائل الإعلام بعيداً عن السياسة ، أو قد تعتمد على مصادر أخرى مثل الإعلانات المدفوعة ، أو رعاية البرامج ، التي تقوض مصداقية وأمانة الأخبار . النموذج الحزبي قد يقوم ، طبقاً للتعريف ، بفقد سبب وجوده بدون مشاركة نشيطة والتزام الجماهير الأيديولوجي .

أزمة الأخبار السياسية؟

يحس كل المشاركين في هذا الكتاب أن هناك شيئاً جديداً في العلاقات بين الصحافة والسياسيين . رغم أن الوقت لم يحن بعد للحديث عن أزمة ، توجد مع ذلك ، أسباب للقلق . وضح منذ فترة أن الأيديولوجية قوة تضحك في السلوك السياسي وأن الحزبية تزداد ضعفاً ، حتى في أفضل الظروف القومية . وسائل إعلام الأخبار ما زالت لها قيمة فريدة للسياسيين ؛ لأن الناخبين يرون أنها مصادر أكثر استقلالاً ومصداقية عن الأحزاب ودعايتها . بالإضافة إلى ذلك ، توجد أدلة كثيرة أن الناخبين ينظرون إلى وسائل إعلام الأخبار لإرشادهم ، ربما أكثر مما ينظرون إلى السياسيين مباشرة . هذه العناصر كافية لتعزيز علاقات تكافل بين وسائل الإعلام والسياسة التي تفيد العملية الديمقراطية .

توترات جديدة ، مع ذلك ، تبرز من التغيرات في السياسة وفي وسائل الإعلام . السياسيون يتغيرون لأنه يجب عليهم أن يواجهوا التطورات في المجتمع وفي الثقافة السياسية . وسائل الإعلام أيضاً تواجه تغييراً اجتماعياً ، ويجب عليها أن تتكيف مع الأوضاع الجديدة التي أنشأتها ثورة التقدم في تكنولوجيا المعلومات . كشفت التقنية تنافس وسائل الإعلام ، وهزت كيانات وعلاقات وسائل الإعلام الراسخة . اضطرب بقسوة التوازن بين الدور العام التقليدي لوسائل الإعلام في مجتمع ديمقراطي وبين ضروراتها التجارية الخاصة ، لم تعد وسائل الإعلام الآن - إن

كانت فى أى وقت سابق - مؤسسات رئيسية للحياة العامة ، بل أصبحت مراكز ربح أو خسارة لشركات كبرى .

سمتان للأزمة وصفت فى الصفحات السابقة تستحق اهتماماً خاصاً . أولاً ، يبدو أنها ، آياً كان هدف أو توقع وسائل إعلام الأخبار ، لم تقدم أبداً إعلاماً وافياً ، على الأقل لم يكن كافياً لمواكبة الصفات المتعارف عليها للكفاية . ثانياً ، ما يُجاز لأخبار السياسة كثيراً ما كان خليطاً - لفاكك منه - لرسائل من مصادر مختلفة . الإعلانات ، والعلاقات العامة ، وتقارير استطلاعات الرأى ، والدعاية ، أصبحت مزيجاً فى نتاج الأخبار سويماً مع الحقائق وآراء التحرير ، بطرق يمكن أن تربك أو تضلل مستهلك الأخبار الساهى . هى بالتأكد تميل إلى تفويض أى ثقة بسيطة فى مصداقية واستقلال الأخبار .

هذا المزيج لم يكن عشوائياً أو عرضياً . كثيراً ما كان يجمع الأهداف والمصالح للوكالات السياسية مع المصالح الذاتية لوسائل الإعلام . تتبع وسائل الإعلام منطق ترفيه وسرد للرواية ، صمم ليجتذب اهتمام جمهور لا يهتم كثيراً بالأحداث السياسية الروتينية ، أو تبنيها . يتأمر السياسيون فى صمت مع وسائل إعلام الأخبار لزيادة حجم المشاهدين إلى أقصى درجة وبأى ثمن . الوصول إلى المشاهدين ومعدلاته يبدو أنه أمر يهتم المشاركين فى «المباراة» السياسية أكثر من أى قياسات لعمق الأخبار ونوعية جوهرها .

مؤسسات التسويق وأبحاث الرأى العام تؤثر بقوة على الأخبار وعلى السياسة . يذعن السياسيون لمهارة المسوقين السياسيين ، ومدراء الحملات ، ويجب على مؤسسات الأخبار أن تلتزم بالانضباط التجارى المحكم ، والذى يقوم من وقت لآخر بإطلاق حكم تحريرى . لا تترك القرارات المهمة حول عرض الأخبار لتمييز المحررين والصحفيين ، إذا أمكن إرشادهم إسلوب علمى موثوق به بتجربة إنتاج وبحث سوق بين مشاهدين متطلعين . سواء داخل أو خارج حملات الانتخاب ، يشعر السياسيون أنهم مُجبرون - بالتساوى - على إخضاع استراتيجياتهم وأساليبهم لتقييم مدراء الدعاية ، ومستطلى الرأى ، وخبراء آخرين . الحل الذى فحص بتوسع أكبر لتهاولى السياسة المطلعة المشاركة ، قُدم تحت علم «صحافة الجمهور» ، التى بدت أنها أكبر قليلاً من توجه مماثل ، فقط مع حوافز أفضل .

الأخبار هى أيضاً ميدان تنافس بين جماعات مصالح من أنواع عديدة ممن يكون

وصولهم إلى مجال الأخبار بأوضاع طيبة هو هدف مهم أو وسيلة لتحقيق الأهداف الأخرى . كثيراً ما تكون هذه المصادر والأصوات المتوقعة سياسية مثل المرشحين للمناصب السياسية أو العاملين بالحكومة وبالحزب السياسى الرئيسى . إنهم يمثلون جماعات الأقليات أو المصالح الخاصة ، وكذلك رعاية الحملات المتنوعة ذات القضايا الأحادية . إغراء الأخبار الكبير ليس فقط لأنها تصل إلى الناس الذين لا يتنبهون للدعاية الخفية ، بل لأنها يمكن أن تضع بصمة شرعية على القضايا والحركات . ومع ذلك ، كثير من الصحفيين يحاولون الفرار من عواقب هذه الأنشطة ، الأخبار دون فكاك ملطخة لحد ما بصبغة التلاعب .

هذه السمات لعلاقة الأخبار بالسياسية لا تسجل بالضرورة تأكيد زوال نماذج أخبار السياسة المحايدة أو الحزبية التى ذكرت أعلاه . إنها تقترح ، مع ذلك ، أن واقع الممارسة الصحفية لم يقتصر على أى من هذه النماذج التقليدية .

من أوضاع الحداثة إلى أوضاع ما بعد الحداثة ؟

من الصعب أن نقرر قدر الشدة أو قدر الجديدية التى عليها الأزمة المزعومة فعلاً . بعض العناصر التى ذكرت سابقاً كانت واضحة منذ وقت طويل ، وعناصر أخرى ما زالت موضع خلاف . قد يكون من السخيف إنكار أن الصحافة أظهرت تحسناً ، وأظهرت تدهوراً أيضاً . علاوة على ذلك ، بدون اتفاق على معايير مناسبة لكفاية المعرفة السياسية لدى المواطن العادى ، نحن لا نستطيع تقييم كفاية العملية السياسية من المعلومات التى تقدمها الأخبار عادة . رغم أن الشكاوى التى تسمع الآن ، كانت تسمع أيضاً فى الماضى ، إلا أن التغييرات الدقيقة التى حدثت فى طبيعة الأخبار ، ووسائل الإعلام ، والسياسة ، قد تجمع شيئاً أكثر من صورة عرضية . النقد الحديث لأداء الأخبار يمكن أن يقال بحق إنه يبرز من رؤية حديثة ومن مجموعة من الافتراضات .

الافتراض الضمنى هو أن الناخبين لديهم معلومات كافية ، ولديهم أيضاً حافز كاف لكى يشاركوا فى السياسة . الدور الذى حدد لوسائل الإعلام (أو الذى تبنته) هو تقديم المعلومات ، والآراء ، والإرشاد ، وإعلام ما يتيح الاختيار المنطقى للمواطنين . أكثر من هذا ، يُفترض وجود «محيط عام» للمجتمع يمكن أن يقوم فيه الجميع رمزياً ، بالاجتماع وتبادل الآراء والمعلومات . هذا النمط المثالى للرؤية الحديثة يمكنه أن يسع بالتساوى كلاً من النموذج الحيادى أو نموذج الالتزام لأدوار الصحف فى دولة ديمقراطية .

فى أواخر القرن العشرين ، كان للسياسة ، ادعاء أقل مما كان لها سابقاً بأسبقيتها فى وضع قيم الأخبار ، وكان للسياسيين مداخل أقل إلى الأخبار طبقاً لشروطهم كان هذا ، جزئياً ، نتيجة لاستمرار علمنة المجتمع . الحياة الاجتماعية أصبحت بوضوح أقل اعتماداً على الأسس الأيديولوجية والعقيدة ، وأصبح لدى المواطن العادى اهتمامات ووسائل عديدة لقضاء وقت الحر . يمكننا أن نعتقد أن بيئتنا الاجتماعية تشمل أشياء أكثر أهمية جاذبية عما تقدمه السياسة الحزبية التقليدية . هذه تشمل منتجات استهلاكية جديدة ، وأشكالاً ترفيهية جديدة ، ونجوم وأبطال عالم الرياضة والأزياء والترفيه ، وكذلك صفة المجتمع .

تبدو السياسة أكثر من أى وقت مضى إنها رياضة أقلية ، وليست موضوعاً متفرداً مستحوذاً على اهتمام الجميع . يتزايد الارتياح فى قدرتها على تغيير الأشياء التى تهم الحياة اليومية . توجد بعض البيانات التى تشير إلى أن الثقة فى السياسيين واحترامهم قد تضاءلت . التوجهات نحو السياسة تغيرت ، كما تغيرت أولويات أخبار وسائل الإعلام . أدى هذا إلى الافتراض أن نمطاً جديداً من العلاقات بين الصحف والسياسة قد برز - نمط من الانفصال الكامل بدلاً من المراقبة المحايدة من وسائل الإعلام أو الاستيعاب الأيديولوجى . ربما وجد هذا النموذج فى هذا الجزء من وسائل الإعلام الذى يدعى أنه ينقل «الواقع» ليس واقع المكتب العام والسياسات ، ولكن الاهتمامات الشخصية ، والأحداث المثيرة ، والفضائح والحياة الخاصة للمشاهير .

السياسيون - تحت تأثير من لديهم من خبراء التسويق والدعاية - يتزايد استغلالهم لوسائل الإعلام . هذا لا يقربهم إلى قلوب الصحفيين والمحربين ، ويديم حلقة مفرغة من علاقات أكثر توتراً . من جانبها ، فشلت سياسات المؤسسات فى إيجاد بدائل فعّالة للوصول إلى جموع تابعيها التى لا تزال تحتاج إليهم . هى قد أصبحت أكثر اعتماداً على وسائل الإعلام الجماهيرية لحمل رسائلها . وسائل الإعلام الإلكترونية الجديدة فتحت قنوات جديدة للمواطنين لى يصلوا إلى السياسيين ، ولكنها لم تعد بشىء يذكر للتيار العكسى ، والذى يحتمل أن يكون أكثر أهمية للسياسيين . حقيقة أن وسائل الإعلام الجديدة أصبحت متاحة ، قدمت بعض التبرير للصحف والإذاعة التقليدية لتنخلع من بعض

الواجبات التي تفرضها مسئوليتها الاجتماعية، باستثناء الظروف الخاصة بأزمة قومية، أو انتخابات رئيسية، أو فضيحة عامة .

تحت ضغط التنافس المتزايد باطراد، تضطر وسائل الإعلام التقليدية أن تحافظ على أولوياتها في سوق وسائل الإعلام المتغير . إنها تتكيف، ليس بتجاهل السياسة، بل بتغيير أساليب تغطيتها للأحداث، وبوضع مطالب جديدة على السياسيين لكي يقدموا ما يهم جماهير المشاهدين والقراء الذين يصعب الآن التعرف على ولائهم وعقيدتهم . تخاطر في السياسات الديمقراطية أن تقطع الأغلبية عن الإرادة والقدرة على المشاركة عن معرفة في الحياة السياسية .

ما الذي يجب أن يعمل ؟

التغيرات في وسائل الإعلام والسياسة التي وصفت في هذا الكتاب لا تشكل عدم استمرار جوهرى من الماضى، بل هى مؤشر على تزايد التوتر بين احتياجات المؤسسات الديمقراطية وبين وسائل الإعلام التي تدعى لنفسها، من حين لآخر، دور حراس الديمقراطية، ولكنها كثيراً ما تهمل أو تنكر المسؤولية التي تلازم هذا الدور . هذا التوتر له منابع عميقة وهو يرتبط مع تغيرات اجتماعية وثقافية بعيدة المدى . هذه التغيرات لا تقتصر على دولة واحدة، أو نظام سياسى واحد، رغم أن حدوثها وحدتها تختلف . هناك سبب ضعيف للاعتقاد أن أى ثقافة سياسية قومية يمكن تغييرها بسهولة وأن الأدوات التي تتدخل بها السياسة العامة متبلدة أو عتيقة .

فى أوروبا، المشاكل قد تكون يوماً قد عولجت بتدخل فى سوق وسائل الإعلام لتأمين أداء أفضل أو تقييد التركيز والتجارية . لم يعد هذا الآن نهجاً حيويًا فعلاً للعمل، وأصبح غير ملائم للولايات المتحدة . السيطرة والتنظيم يمكن أن يفعلوا القليل لتأمين نجاح مهام الإعلام الإيجابية . أدوات السياسة القديمة صممت للتعامل مع الاحتكار والافتقار إلى التنوع، وليس للتعامل مع الإزعاج الحالى . رغم أن اندماج الصحف والإذاعة التقليدية إلى شركات عالمية، معددة الإعلام جزء من المشكلة، إلا أنها أيضاً نتاج لقوى كبيرة تعمل .

أيًا كان ما يعمل، سوف يكون تدريجياً وطويل المدى وسوف يعتمد على قدرة المؤسسات الديمقراطية على حل مشاكلها الذاتية للتواصل بفاعلية مع جماهير

متنوعة باستمرار تكيفها معها . سوف يشمل هذا تضامن جهود المواطنين والسياسيين ممن لديهم رؤية واسعة عن مسؤولياتهم ، والصحفيين ، وآخرين من رجال وسائل الإعلام الذين يخلصون لواجبهم المهني لإعلام المواطنين . بدلاً من تغيير محتوى الأخبار لجعلها أكثر إغراء بإبراز الأمور التافهة أكثر من السياسة الجادة ، يجب على وسائل الإعلام أن تقوم أشكال العرض المملة المعقدة لكي تجعل أخبار السياسة أكثر إثارة . أخبار السياسة ، المروية جيداً بالصوت والصورة ، يمكن أن تكون درامية وشديدة الإثارة .

ما يعرف باسم «وسائل الإعلام الجديدة» (عروض «اطلبنا» الإذاعية ، وصفحات مواقع الإنترنت ، وغرف الحوار ، وجماعات الأخبار) ما زالت تبحث عن تعريف واضح ومهمة لها في العملية الديمقراطية ، وما زال الوقت مبكراً لتقييم تأثيرها على السياسة . سوف تكون لها أهمية بالغة كقنوات للاتصال ومصادر للمعلومات ، ولم يتضح بعد ما إذا كانت سوف تتمكن من إشراك أغلبية الجمهور في حوار عام ، وتفضل بذلك الشيء نفسه الذي ما زالت وسائل الإعلام القديمة تستهدفه حتى الآن . ما زال شكل الاتصال السياسي في مجتمع المعلومات غائماً . موضوعات هذا الكتاب لم تقصد بها أن تكون نواحاً ، بل أن تكون إسهاماً في تشخيص المشاكل وحلها .

* * *